

المؤتمر الوطني للإنقاذ والتأسيس

أيام الخيارات الوطنية

محور "الموقع والموقف الإقليميين والدوليين"

ندوة حول

"التغيرات في المشرق، الصراعات عليه وضمه"

الجامعة اللبنانية، بيروت، في ١٥ و ١٦ شباط ٢٠١٤

نتقدم بداية بجزيل الشكر من الصديق الدكتور عدنان السيد حسين الذي يستضيفنا اليوم في مركز رئاسة الجامعة اللبنانية، في محلة المتحف، لجلال الموقع ولرمزية المكان. ونرحب طبعاً بالأصدقاء الذين يجلسون اليوم، وغداً أيضاً، لنتشارك في مسعى إنفاذي لا نختلف على ضرورته وإلحاحه. ونقدر مشاركة الرفاق في المآسي والطموح، من فلسطين ومصر وغداً من سوريا، الذين انضموا إلينا لإغناء أعمال هذه الندوة بتجربتهم، وعلى أمل أن نستطيع جميعاً التآزر للنهوض بشعبنا.

ليس هدف اجتماعنا تأليف طاولة أخرى للحوار، ولا تدوير الزوايا والإبداع في الصياغات حمالة الأوجه، ولا تأكيد المواقف التي لا تتخلف الأحداث أبداً عن إثبات صحتها والتي ضجت بها آذان الناس. كلنا، الجالسين اليوم هنا، نعرف بعضنا بعضاً جيداً، ونعرف مسارات كل منا السياسية والاجتماعية. ما من أحد منا يحق له ادعاء تغيير اقتتاعات الآخر بتكرار الخطاب ورفع حدته لشد عصب جمهوره الحصري، وإنما ما من أحد منا يستطيع ادعاء أن مساره الشخصي لم يغمس في طعم المرارة وأن تحسسه للمسؤولية تجاه الناس وقلقهم وقهرهم لا يضع أمامه مهمة إنشاء دولة، دولة عن جد، في عالم عادت لعبة الدول تتحكم بمصائره، وبين دول، وهي أطراف اللعبة، لم تهتد بعد إلى قواعد ثابتة للعبة بذاتها، بعد انهيار النظام الدولي الذي نشأ في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وأمام شعوب لم تهتد هي الأخرى، على رغم تكرار المناشدات، من أخلاقية ودينية، الصادق منها والخبيث، إلى صيغة أجدى لحماية مصالحها من الانتظام في أطر دولية تقوم كل منها على تراتبية حاسمة بين مصالح داخل وخارج.

للدولة مصالح. ما الدولة إلا تنظيم لمصالح داخل مقابل خارج، خارج يرمي إلى تغليب مصالحه المختلفة. لا هوية للدولة ولا دور ولا رسالة، فقط مصالح، مصالح تتحدد في الداخل وتواجه الخارج. الدولة مشروعية موضوعية وإطار لتنظيم الاختلاف والخلاف، وأداة لمواجهة تقلبات أوضاع الكون المرتبكة. الدولة هي عدة المجتمع وسلاحه. قد تكون الدولة فعالة أو عادلة أو لا تكون كذلك، لكن افتقادها يؤدي حتماً إلى تبيد المجتمع. لا أظن أحداً منا يمكنه

أن ينفي اليوم، من منطلقات المعاينة الواقعية والمعاناة الفعلية، وبمعزل عن المرجعيات الفكرية لكل منا، أن اللبنانيين يفتقدون وجود دولة فعلية تصون مجتمعهم.

تعقد هذه الندوة بدعوة من "المؤتمر الوطني لإنقاذ لبنان وإعادة تأسيس الدولة" الذي أعلن عن توجهاته وعن خطة عمله في محطتين، الأولى في ١٥ حزيران والثانية في ١٦ تشرين الثاني الماضيين.

يتركز طرح المؤتمر على مهمة ذات أولوية حاسمة: إعادة تأسيس الدولة في لبنان، بعد أن انهارت مع الحرب الأهلية، وبعدها تداعى شبه الدولة التي أقامته تحالفات إقليمية ودولية في مفصل نهاية الثمانينات، فانفرط عقد هذه التحالفات منذ ما يقارب عشر سنين ولم تنفع محاولات ترقيع شبه الدولة هذه، المتتالية والمتعثرة، إلى اليوم. تدور منهجية عمل المؤتمر حول محورين:

- استنهاض همة اللبنانيين ليتخطوا مفاعيل الهزائم التي جعلتهم يرضخون لما ليسوا راضين به ويتزلمون لمن ليسوا مقتنعين بهم، فيسترجعوا شعورهم بحقهم بالمطالبة بحقوقهم، وهو بالذات شرعية المواطنة،
- والسعي، من خلال "أيام الخيارات الوطنية"، مع جميع الأطراف السياسية والمجتمعية دون استثناء، لتعديل جدول أعمال الحياة العامة وسكب نقاشاته وخلافاته في قالب منهجي عقلائي واقعي، هو بالذات الشكل المؤسسي للدولة.

الغاية من العمل على هذين المحورين المتكاملين التوصل، مع أوسع مروحة من الشخصيات السياسية والمجتمعية، إلى تشكيل هيئة تأسيسية تحظى بالشرعية الشعبية.

النظام المسمي والمدمر يتهاوى يوما بعد يوم. لكننا جميعا محكومون بألياته وبضغوطه، لأنه نظام واقعي. وكلنا نحتاج إلى أعمال النقد في سلوكيات ذواتنا لاجتثاث مسببات انخراطنا، ولو على مضض، في هذا النظام، وإلى الاتفاق على أن الدولة هي مشروعية تُكتسب في نظر مواطنيها وهي شكل لإدارة مصالحهم وخلافاتهم. وأن غيابها هو الذي استولد أو أعاد إحياء الأشكال السياسية الاحتمائية ما دون الدولتية التي اضطرت، بدورها، للاعتماد على علاقات خاصة بدول أو بقوى خارجية تحركها دول، لتعزيز مواقعها الداخلية، لكنها قُيدت بمصالح تلك الدول بقدر ما استفادت من دعمها أو أكثر. وكم من الأنظمة من حولنا أطاح بها رعاتها أنفسهم، فأطيح مع الأنظمة بأشباه الدول وإنما بالمجتمعات الحقيقية أيضا. انقلب البنيان رأسا على عقب وتحولت المعطيات الخارجية إلى محدد رئيس للأوضاع الداخلية، بدل أن تكون الاعتبارات الداخلية هي التي تحدد معالم العلاقات الخارجية. ليست الطوائف هي التي تعيق قيام الدولة، ولا هي قادرة أصلا على إقامة دولة، لأنها كيانات مجتمعية ما كان لها أن تتشكل بصيغ سياسية إلا بنتيجة تداعي الدولة، أو لادعاء بعض ضعفاء النفوس أو توههم أن باستطاعتهم الاستغناء من تكلفة بنائها. لأن للدولة كلفة: الدولة لا تحتمل ازدواجية الولاء، ولا تتغاضى، بحجة الإنكار أو النأي بالنفس، عن تحديد

شروط الإقامة والمواطنة، وتجبي الضرائب، وتقمع الاعتداءات والمعتدين، ولا ترسخ لسلطان المال وأصحابه، بل تفرض حشد القدرات والموارد، وتولي مسؤوليات لا صلاحيات، وتلتزم بمرجعيات مشروعيتها، وإلا تظل افتراضية.

ولما كان تأسيس دولة، دولة عن جد، يعني إقامة حد يفصل بين داخل وخارج، ويعني تبديية مصالح هذا الداخل على اعتبارات الخارج وحساباته، فقد يبدو غريبا أن تفتتح "أيام الخيارات الوطنية"، وهي التي ترمي تحديدا إلى تأسيس الدولة، بندوة عن "الموقع والموقف الإقليميين والدوليين". أي أن نبدأ من اعتبارات الخارج.

لكن الغرابة تتبدد إذا انطلقنا من واجب الإقرار: أن رصد التطورات الخارجية والمراهنة عليها باتا الهم المستحکم بهواجس شعبنا وبهواجس قياداته السياسية، وأن هذا الواقع يثبت أن الدولة التي نحن بصدددها هي كيان افتراضي، نسعى بدءا من اليوم إلى تكثيفه. ومن التزامنا، بدءا من مشاركة كل منا في هذه الندوة، بمنهجية منطق الدولة وتقبلنا ألا يتداول في أي موضوع "خارجي" إلا من منظار مصالح الدولة اللبنانية.

هذا يعني أن ينصب الجهد على إرساء منهجية الدولة وأن يتم تناول أية مسألة وأي موقف انطلاقا من هذه المنهجية. لأن الدولة كيان مصلي وإجرائي وموضعي. وعليه يفترض أن يكون أي اختلاف في الموقف من أمر معين ومن آليات التعامل معه قابلا للنسبة إما إلى اختلاف في تقدير تراتبية مصالح الدولة أو في تقدير تراتبية المخاطر التي تواجه هذه المصالح أو في تقدير حجم الموارد التي يصح حشددها لتأمين هذه المصالح أو ردع تلك المخاطر.

تترتب على هذا الهم المنهجي التأسيسي عدة نتائج:

1. أولا: ضرورة تقبل الانضباط الذي طوّل مدير الجلسات بالسهر عليه بدقة، لا لشيء إلا لإعطاء هذه التجربة أقصى حظوظ النجاح ولكبت نزعة كل منا إلى الدفاع عن مواقفه واقتناعاته بحماسة يغذيها شعورنا بالخطر وبالقلق وبالظلم.
2. ثانيا: الالتزام بخصوصية المداولات بحيث يبقى كل منا طبعا حرا بإعلان ما شاء من مداخلته ضمن الندوة إنما نمتنع جميعا عن نقل أي موقف أدلى به أي مشارك آخر إلى العلن، وهذا ينطبق على الصحافيين الذين يشاركون، بعد هذا الافتتاح، لا بصفتهم الإعلامية، بل بحكم اطلاعهم على المسائل قيد النقاش بغية إثرائه.
3. ثالثا: التمثل بناسجات السجاد اللواتي يعقدن خيوط الصوف على حبال النول لتظهر في النهاية الصورة الأفقية المبتغاة متى اختفت حبال النول وتم قلب السجادة. كل مسألة خارجية هي حبل من حبال نول وأما الصورة التي اجتمعنا لرسمها فهي مصالح "الدولة اللبنانية" والمخاطر التي تتهدد هذه المصالح والوسائل المناسبة لتوفير هذه المصالح وردع تلك المخاطر.

٤. رابعاً: تركيز الجهد في مقارنة أي مسألة أو أي موقف من أية مسألة، سواء كنا نؤيد هذا الموقف أو نرفضه، من خلال السعي لإرجاعه إلى ما يستند إليه من تقدير ضمني في الغالب للمصالح والمخاطر والوسائل الداخلية، لا لإلغاء الاختلاف أو تمويهه، بل، على العكس، لنقله من فضاء اللادولة إلى إطار دولة.

نجتمع اليوم في أولى حلقات محور "الموقع والموقف الإقليميين والدوليين" لتناول الموضوع الإقليمي والدولي، من الخارج الأبعد إلى الأقرب، حتى التماس بواقعا. سوف تعقد خلال بضعة اسابيع ندوة ثانية ضمن المحور ذاته، تليها ندوة أو ندوات أخرى، تؤسس على النتائج المرجوة من هذه الندوة الأولى، وتعكس المنظور، فتتطلب هذه المرة من الداخل صوب الخارج، لبلورة مقومات تكوين سياسة خارجية، وفق العناوين المبدئية التالية:

١. استعادة مفاصل التطورات الإقليمية خلال تاريخنا وإعادة قراءة المواقف (واللا مواقف) منها، ما ترتب عليها من نتائج، وما كان ممكناً أن ينتج عن بدائلها، توصلنا إلى استخلاص قنوات التأثير ووسائل التأثير والاحتماء، ما فشل منها وما نجح، وما يقدر أنه كان ممكناً أن ينجح.

٢. تحديد المصالح الوطنية الأساسية، والفرص والمخاطر، من خلال

▪ بيان المصالح الاقتصادية والأمنية والسياسية والاجتماعية والثقافية للبنان، ووضع جداول أولويات بينها، دون إغفال ربط هذه التوجهات بقيم شرعية الدولة.

▪ استعراض مصادر التهديد القائمة والمرتبقة لهذه المصالح، وفي ظل أية شروط تتحقق

▪ بيان آفاق تطوير هذه المصالح على ضوء التطورات الدولية والإقليمية القائمة والمرتبقة، وفي ظل أية شروط تتحقق

٣. استقراء التطورات الدولية والإقليمية ورصد وتحليلها وتقييمها بهدف تحديد خطوط التوتر والصراع القائمة والمحتملة، وبلورة الحالات العامة المرتبقة للتحالف والتصادم، وحظوظها وآثارها وموقع المصالح والمخاطر اللبنانية في كل منها

٤. بلورة بدائل الإستراتيجيات المتجانسة منهجياً وتحديد وسائل التأثير الخارجية المتاحة

٥. تحديد وسائل السياسة الخارجية والعلاقات بين خياراتها وكل من السياسة الدفاعية والسياسة الاقتصادية، وتوضيح أدوات التأثير (الإعلام، الهجرة، المؤسسات العابرة للدول، الشبكات الاختراقية بالاتجاهين) واستعراض الأطر والآليات التنظيمية والإجرائية ومستلزماتها.

الخطر حقيقي وداهم، النظام الفاشل يتهاوى، فالمبادرة واجبة، والتغيير ممكن.